

كلمة

وفد دولة قطر المشارك في الدورة الثلاثين
للجمعية العامة للسلطة الدولية لقاع البحار

البند (8) من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي للأمانة العامة للسلطة الدولية لقاع البحار

كينغستون- جامايكا

21 – 25 يوليو 2025

السيد/ الرئيس

بما أنها المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلادي الكلمة، أسمحوا لي في البداية أن أعرب نيابة عن وفد بلادي دولة قطر، عن خالص الشكر والتقدير إلى حكومة جامايكا على حسن الضيافة، كما نهنئكم السيد الرئيس على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للسلطة الدولية لقاع البحار في دورتها الـ 30.

كما يتشرف وفد بلادي بأن يقدم التهاني إلى السلطة الدولية لقاع البحار بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيسها، مشيدين بما قدمته السلطة من جهود دؤوبة على مدى العقود الثلاثة الماضية لتنظيم الأنشطة في المنطقة وتعزيز الحوكمة الدولية للموارد البحرية ودعم الإرث المشترك للبشرية جمعاء.

كما نعرب عن تقديرنا للتقرير السنوي للأمين العام السيدة/ ليتيسيا كارفالو، ونؤكد دعمنا الكامل للسلطة في تنفيذها لمهامها، ونشيد بالدور الهام الذي تضطلع به في تقنين وتنظيم الأنشطة في المنطقة وضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنجم عن تلك الأنشطة.

السيد/ الرئيس

إن الشكاوى المتواصلة بشأن غياب تنظيم واضح لأنشطة التعدين في المنطقة لأكثر من عقدين من الزمان، يشكل مصدر قلق بشأن فعالية السلطة في ممارسة دورها في إدارة المنطقة، ومع ذلك لا يمكن انكار أن السلطة واصلت عملها بلا كلل في سبيل تنفيذ مهامها وتطوير الإطار التنفيذي، استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وفي هذا الإطار، نؤكد أن تقييم فعالية السلطة لا ينبغي أن يُختزل في عدد اللوائح أو العقود، بل يجب أن يكون شاملاً يأخذ في الاعتبار قدرتها على حماية بيئة أعماق البحار، وضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع، وتعزيز الفهم العلمي للمنطقة لصالح جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن تعزيز الشفافية والانفتاح في مداوالات اللجنة القانونية والتقنية والمجلس، بوصفهما الجهازين الرئيسيين لصنع القرار في السلطة. كما أن الهيكل المؤسسي للسلطة، الذي يقوم على التوافق في اتخاذ القرار، قد يكون أمراً مرهقاً وبطيئاً في بعض الأحيان، مما يحد من قدرة السلطة على الاستجابة بفعالية للتحديات المستجدة.

السيد/ الرئيس

لا يخفى عليكم وعلى الوفود المشاركة، تزايد الدعوات التي ينادى بها كبار العلماء وخبراء البيئة البحرية، وكذلك عن عدد كبير من الدول والهيئات العلمية، بضرورة وقف احترازي على أنشطة التعدين في المنطقة، الى حين توفر بيانات علمية كافية تضمن عدم إلحاق ضرر بالبيئة البحرية.

وفي المقابل تدعو بعض الدول الصناعية ودول جزرية في المحيط الهادئ إلى فرض وقف مؤقت أو حظر تام على التعدين في أعالي البحار، لما قد يترتب عليه من فقدان للتنوع البيولوجي البحري وانقراض كائنات بحرية فريدة نتيجة لتدمير موائلها الطبيعية، مما يؤدي إلى فقدان موارد بيولوجية ذات قيمة علمية أو طبية أو بيئية، قبل أن تُكشف أو تُدرس بشكل كاف.

كما أن بعض الشعوب الأصلية عبّرت عن قلقها إزاء ما قد يمثلته التعدين من تهديد لتراثها الثقافي، وهذه دعوات مشروعة ينبغي على السلطة التعامل معها والسعي لإيجاد حلول متوازنة لها.

ولكن ما يثير قلقاً بالغاً هو اتجاه بعض الدول إلى اتخاذ إجراءات أحادية تهدف إلى إصدار تراخيص للشركات بالبدا في التعدين في المنطقة، خارج الإطار القانوني، وهنا نؤكد أن السلطة الدولية لقاع البحار هي الجهة الوحيدة

التي تملك الصلاحية القانونية للموافقة على أنشطة التعدين في المنطقة، وهذا المبدأ يسري على جميع الدول بما في ذلك الدول التي لم تصبح بعد طرفاً في الاتفاقية. نظراً لأن مبدأ الإرث المشترك للبشرية يُعد قاعدة عرفية راسخة في القانون الدولي، ولا يجوز المساس بها.

السيد/ الرئيس

يعرب وفد بلادي عن ترحيبه بمقترح "تكريس يوم عالمي لقاع البحار العميق" بوصفه مبادرة هادفة من شأنها تعزيز الوعي العالمي بأهمية هذا النظام البيئي، وتسليط الضوء على التحديات المرتبطة بحمايته، وأن اعتماد هذا اليوم سيساهم في دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز البحث العلمي وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد، والتأكيد على الدور المركزي للسلطة الدولية لقاع البحار في صون المنطقة لصالح البشرية جمعاء.

ختاماً، يرى وفد دولة قطر أن السلطة بحاجة ماسة إلى اصلاح عملية تقييم الأثر البيئي من خلال حوار موسع، وتعاون فعال وتبادل مع الدول الأعضاء، والمنظمات المعنية، بهدف بناء الثقة وتعزيز الشفافية، فالرد الحقيقي على الانتقادات التي توجه للسلطة بأنها تعلي من شأن تطوير التعدين على

حساب حماية البيئة البحرية. يكمن في قدرتها على تحقيق التوازن المطلوب
بين استغلال الموارد المعدنية وحماية النظم البيئة البحرية في أعماق البحار.
وستظل دولة قطر ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأطراف لتحقيق اهداف
السلطة، وتعزيز مبادئ العدالة والاستدامة والشفافية في إدارة المنطقة.

شكراً سيد الرئيس.